الأمم المتحدة S/PV.9289

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٨٩

الاثنين، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيسة* | السيد أفونسو | (موزامبيق) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيدة إيفستيغنيفا |
| | إكوادور | السيد مونتالفو سوسا |
| | ألبانيا | السيد سباسي |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيدة نسيبة |
| | البرازيل | السيد بارغا سنترا |
| | سويسرا | السيد هوري |
| | الصين | السيد داي بنغ |
| | غابون | السيدة كومبي ميسامبو |
| | غانا | السيدة أوسي |
| | فرنسا | السيد أولميدو |
| | مالطة | السيدة غات |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد كاريوكي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيدة شينو |

**جدول الأعمال**

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/154)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2023/154)**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

**السيد بيرتس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم مرة أخرى. عندما سبق لي أن قدمت إحاطة إلى المجلس في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ (انظر S/PV.9211)، كانت القيادة العسكرية السودانية ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية قد وقّعت لتوها اتفاقاً إطارياً سياسياً. وكانت تلك لحظة فاصلة وبشّرت بمرحلة جديدة من العملية السياسية التي تسعى إلى أن تؤدي إلى فترة انتقالية جديدة. واليوم، نحن أقرب ما نكون إلى التوصل إلى حل، على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة. وأود أن أوجز إلى أين قد وصلنا.

في ٩ كانون الثاني/يناير، بدأ الموقعون على الاتفاق الإطاري، بتيسير من الآلية الثلاثية للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، مشاورات واسعة النطاق في شكل حلقات عمل عقدت بشأن خمس مسائل خلافية هي: تفكيك النظام القديم، واتفاق جوبا للسلام، وشرق السودان؛ والعدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن. إن تسمية تلك المشاورات باسم "ورش عمل" هي تسمية مغلوطة بعض الشيء. فقد جمعت كل مشاورة مئات النساء والرجال السودانيين، معظمهم جاؤوا من خارج العاصمة، الذين يمثلون طيفاً اجتماعياً ومهنياً وسياسياً واسعاً. حتى أن بعض الأشخاص الذين رفضوا علناً في السابق العملية السياسية انضموا إلى المؤتمرات أو ورش العمل.

وبالتالي، هيأت كلّ حلقة عمل مساحةً للمناقشات العامة والشفافة فيما بين المواطنين السودانيين من جميع مناحي الحياة، بما في ذلك الفئات المجتمعية التي غالباً ما تشعر بأن لا صوت لها. وفي حين جاء تمثيل السودانيات دون الالتزام بنسبة ٤٠ بالمئة كحدّ أدنى، شاركت النساء بنشاط في المناقشات.

وبرزت العديد من مجالات التوافق. وخلال حلقة العمل المتعلقة بالشرق، على سبيل المثال، برزت إنجازات مهمة، مثل الاتفاق على منتدى يمهد الطريق للمصالحة المستقبلية في تلك المنطقة. وكان للمؤتمر القومي حول العدالة الانتقالية الذي يختتم أعماله اليوم، دور أساسي في تعزيز فهم مشترك للمساءلة والمصالحة.

وإصلاح قطاع الأمن وإدماج القوات من بين العناصر الأكثر حساسية في العملية الحالية. ويوم الخميس الماضي، وقّع القادة العسكريون والمدنيون على ورقة مشتركة بشأن مراحل إصلاح قطاع الأمن وجوهره. ويسمح هذا لنا – أي الآلية الثلاثية – بإطلاق حلقة العمل الأخيرة بحلول نهاية هذا الأسبوع. وستركّز حلقة العمل على الخيارات الممكنة لإصلاح قطاع الأمن وإدماج قوات الدعم السريع والحركات المسلحة في جيش وطني محترف واحد. ونأمل أن تؤدّي إلى خريطة طريق أوّلية لتنفيذ هذه الخطوات في السنوات القادمة.

والأمور تتطوّر بسرعة. أمس، اجتمع الموقعون العسكريون والمدنيون مجدداً مع الآلية الثلاثية، والمجموعة الرباعية – التي تتألف من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات

المتحدة والمملكة المتحدة – والاتحاد الأوروبي لتأكيد التزامهم بالعملية والتحدث عن الخطوات التالية. وبناءً على تفاهمهم، دعينا – أي الآلية الثلاثية – إلى عقد اجتماع تحضيري في القصر الجمهوري، حيث اتفقت هذه الأطراف على بدء عملية صياغة اتفاق سياسي نهائي ودستور انتقالي. كما أنشأوا لجنة للتواصل مع الأحزاب والحركات غير الموقعة، ووضع جدول زمني. إن هدفهم هو التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي والاتفاق على الدستور والبدء في تشكيل حكومة مدنية قبل منتصف نيسان/أبريل. هذا جدول أعمال طموح، لكن يمكن تحقيقه إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة.

نحن – أي الآلية الثلاثية – متفائلون نظراً إلى ضآلة الاختلافات الجوهرية بين الأطراف الفاعلة الرئيسية. ويشمل ذلك قادة حركتين مسلحتين رئيسيتين من أعضاء الحكومة الحالية التي تقودها قيادة عسكرية، غير أنّهم لم يوقعوا على الاتفاق الإطاري ولم يشاركوا كذلك في اجتماعات الأمس. وخلافاتهم الرئيسية مع الموقعين ليست بشأن هياكل الانتقال أو الحكومة المقبلة، لكنّهم يرغبون في ضمان تمثيلهم فيها. إنّ الانضمام إلى العملية والتعبير عن مطالبهم من خلال الاتفاق السياسي النهائي سيكون الطريقة الأفضل لضمان ذلك.

لقد كانت العملية عملية سودانية حقا. نحن، الأمم المتحدة وشركاؤنا في الآلية الثلاثية، ما فتئنا نعمل بنشاط على تيسيرها وسنواصل القيام بذلك. وقد أكد الفريق أول البرهان، رئيس مجلس السيادة، والفريق أول حميدتي، نائب الرئيس، مرارا وتكرارا أنهما يريدان مضي العملية قدما حتى نهايتها وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية. إن التزامهما وتعاون القادة العسكريين والمدنيين في الأسابيع الأخيرة للتوصل إلى حلّ أمر جدير بالثناء.

وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق حيال تصاعد التوترات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في الأسابيع الأخيرة. لقد ناشدتُ كلا الجانبين من أجل التهدئة العاجلة للتصعيد وشجّعني قرارهما بإنشاء لجنة أمنية مشتركة الأسبوع الماضي واتفاقهما على الجوانب الأساسية لإصلاح قطاع الأمن والإدماج.

وسيتعيّن على الأحزاب المدنية الآن الانتهاء بسرعة من المناقشات بشأن آليات اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة. إنّ التعاون بشفافية مع الجمهور ومع الشباب في الشارع ومع من لم يشاركوا أو لم يتعاونوا في العملية بعد أمر ضروري لبناء الشرعية للحكومة المستقبلية.

الوقت عامل جوهري. إن حجم التحديات التي تواجه الشعب وأي حكومة جديدة هائل. لقد بلغت الاحتياجات الإنسانية في السودان مستويات قياسية، حيث يحتاج ١٥,٨ مليون شخص – قرابة ثلث السكان – إلى مساعدات إنسانية هذا العام. ولا تزال أسعار المواد الغذائية المرتفعة وتزايد الجوع مصدر قلق بالغ.

ولا تزال النزاعات المحلية، ولا سيما في دارفور والنيل الأزرق وجنوب وغرب كردفان، بشكل أساسيّ بشأن الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، تؤدي إلى مقتل المدنيين وإصابتهم وتشريدهم. وشرد أكثر من ٠٠٠ ١٦ شخص بسبب النزاع بين كانون الأول/ديسمبر العام الماضي وشباط/فبراير. وفي حادثة واحدة فقط في كانون الأول/ديسمبر الماضي في بليل بجنوب دارفور، أدّت الاشتباكات القبلية إلى مقتل ١٥ شخصاً على الأقل وإصابة ٤٧ آخرين وتشريد قرابة ٠٠٠ ١٣ شخص.

وقد نجحت التدخلات المتزايدة من قبل السلطات في تهدئة هذه المواقف والتوسط في وقف الأعمال العدائية. وفي كثير من الحالات، أجريت تحقيقات أيضاً، وهذا تطور مرحّب به. في الوقت نفسه، ما زال التأخير يصاحب نشر قوات حفظ الأمن المشتركة. ويساورنا القلق كذلك إزاء التقارير عن العنف الجنسي في سياق هذه النزاعات التي يجب التحقيق فيها.

وتواصل لجنة الوقف الدائم لإطلاق النار مراقبتها. ومن المشجع أنه لم يبلغ عن أي انتهاكات لوقف إطلاق النار منذ الإحاطة الأخير التي قدمتها. وفي اجتماعي الأخير مع اللجنة العسكرية العليا المشتركة، كررت دعوتها إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي وإلى أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان دورها كرئيسة للجان وقف إطلاق النار.

ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية شاغلا حاسم الأهمية، شأنه في ذلك شأن العوائق البيروقراطية والإدارية التي تعوق العمليات الفعالة للأمم المتحدة وشركائنا من المنظمات غير الحكومية. ونواصل الحوار مع السلطات لمعالجة هذه الشواغل، بما في ذلك إصدار التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة. كلّما كانت الاستجابات بطيئة قلّ الدعم، بما في ذلك دعم أقل في الوقت المناسب، لشعب السودان. كما نواصل حوارنا مع الحكومة بشأن تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

لقد استمرت الاحتجاجات ضدّ الحكم العسكري وإن كانت بأعداد أقل وبوتيرة متدنية. وفي حين انخفض الاستخدام المفرط للقوة بمرور الوقت، قُتل متظاهر شاب برصاص ضابط شرطة في الخرطوم في ٢٨ شباط/فبراير. كان الإجراء الفوري الذي اتخذته السلطات للتحقيق في مقتله ورفع الحصانة من الملاحقة القضائية عن الضابط أمراً يبشر بالخير. وأحثّ السلطات على إحراز تقدم ملحوظ في التحقيقات في هذا الانتهاك وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة.

كان قرار المحكمة الصادر في ٦ آذار/مارس بتبرئة وإطلاق سراح ثمانية شبان متهمين بقتل ضابط مخابرات عسكرية العام الماضي موضع ترحيب نظراً لعدم وجود أدلة ضدهم. كما أرحب بالإفراج عن ثلاثمائة رجل احتُجزوا من دون توجيه اتهامات بناء على أوامر والي شمال دارفور ووالي غرب دارفور في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. يجب على السلطات احترام الإجراءات القانونية الواجبة للمحتجزين وإطلاق سراح أي شخص محتجز بشكل غير قانوني.

وتواصل الأمم المتحدة كذلك العمل مع السلطات والجماعات المسلحة لضمان إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. خلال الشهرين الماضيين، تم الإفراج عن ١٢٢ طفلاً –٩٢ فتى و ٣٠ فتاة – في دارفور.

إنّ التحديات التي تواجه الحكومة المقبلة هائلة. معالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة، وضمان الأمن والعدالة واحترام حقوق الإنسان، وصنع السلام والنهوض بالتحول الديمقراطي، كلّها مطالب حاسمة للسودانيين.

وتقوم الأمم المتحدة، مع شركاء دوليين، بالتنسيق والتخطيط المشترك للدعم الجماعي للمرحلة الانتقالية ما بعد الاتفاق وأولويات الحكومة. لقد عقدنا بالفعل مناقشة أولية مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة لدعم أولويات الحكومة المقبلة المتوقع تشكيلها بعد الاتفاق.

أود أن أختتم بياني بتذكير أنفسنا بمدى التقدم الذي حققه السودانيون: عندما قدمتُ إحاطة إلى المجلس في العام الماضي في مثل هذا الوقت تقريبا (انظر S/PV.9006)، كانت الآلية الثلاثية قد بدأت لتوها مساعيها الدبلوماسية المكوكية بين أصحاب المصلحة السودانيين. وفي ذلك الوقت، كانت الاحتجاجات تُنظم كل بضعة أيام ولم تكن الجهات الفاعلة الرئيسية ترغب في التحدث، ناهيك عن التفاوض، مع بعضها بعضا. واليوم، أصبح أصحاب المصلحة السودانيون أقرب من أي وقت مضى إلى إيجاد تسوية والعودة إلى الحكومة المدنية. ونجحت تلك المساعي، التي لم تكن مثالية بالتأكيد، والتي انتُقدت أحيانًا لكونها بطيئة للغاية، في جعل طائفة واسعة وشاملة بما فيه الكفاية من أصحاب المصلحة، ولا سيما السلطات العسكرية وأحزاب المعارضة المدنية، تقترب من التوصل إلى اتفاق.

وبينما يتجاوز السودانيون هذه العقبة الأخيرة، هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لأن يبذل المجتمع الدولي جهودا جماعية. ومن الضروري دعم الحكومة المقبلة بالقدرات اللازمة للتصدي للقضايا الرئيسية التي ظلت متروكة: معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتنفيذ الترتيبات الأمنية وتحسين حياة السودانيين من النساء والرجال بشكل كبير والتحضير لانتخابات حرة ونزيهة. وسيكون الدعم الموحد من مجلس الأمن حاسما.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيرتس على إحاطته الهامة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته وعلى الجهود المتواصلة

التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في الميدان. وكذلك أرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في جلستنا اليوم.

سأتناول أربع نقاط عامة. أولا، أود أن أشيد بالتقدم المحرز منذ الإعلان عن الاتفاق الإطاري في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وترحب المملكة المتحدة بالمجموعة الواسعة والمتنوعة من المشاركين المعنيين في حلقات العمل المنجزة. ونشجع على عقد حلقة العمل المتبقية بشأن إصلاح قطاع الأمن بأسرع ما يمكن.

ومع اقترابنا من شهر رمضان، من الضروري ترسيخ التقدم المحرز حتى الآن. لقد حان الوقت الآن لجميع الأطراف لاغتنام الزخم وتسريع مشاركتها والتوصل إلى اتفاق نهائي في غضون الأسابيع المقبلة. وتعمل المملكة المتحدة مع الشركاء لكفالة التعجيل بتقديم عرض منسق لدعم حكومة انتقالية بقيادة مدنية.

ونؤيد دور بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير العملية السياسية ونشجع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق الإطاري على الانضمام إلى هذه المناقشات والإسهام في التوصل إلى اتفاق نهائي.

ثانيا، نكرر دعوة الأمين العام للسلطات السودانية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للمساعدة على نجاح المفاوضات. وفي ضوء ذلك، نرحب بإطلاق سراح مئات المدنيين من أبناء دارفور من الاحتجاز التعسفي، لكننا ندين الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين والذي أسفر عن مقتل ١٢٥ متظاهرا منذ بداية الانقلاب.

ثالثا، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء النزاعات القبلية الدائرة في جميع أنحاء السودان. وندعو السلطات السودانية إلى التعجيل بتنفيذ كل من اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور ونشر قوة حفظ الأمن المشتركة في دارفور.

أخيرا، لا تزال الحالة الإنسانية المتدهورة تؤثر تأثيرا مدمرا على المواطنين السودانيين العاديين. ونحث السلطات السودانية على إزالة جميع العوائق البيروقراطية التي تعيق قدرة العاملين في المجال الإنساني على تلبية الاحتياجات التي بلغت مستويات قياسية. ويشمل ذلك تجهيز تأشيرات الدخول على وجه السرعة ورفع القيود المفروضة على تنقل موظفي الأمم المتحدة.

في الختام، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق نداءات الشعب السوداني من أجل الحرية والسلام والعدالة.

**السيد سباسي** (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام بيرتس على تزويدنا بمعلومات مستكملة عن الحالة في السودان. كما أرحب بحضور ممثل السودان جلسة اليوم.

جدد توقيع الاتفاق الإطاري في ٥ كانون الأول/ديسمبر الأمل في عملية انتقالية بقيادة مدنية، بما في ذلك إجراء انتخابات تلبي تطلعات الشعب السوداني. ونشيد بالأطراف الموقعة المدنية والعسكرية على التقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك بدء المرحلة النهائية من العملية السياسية في الخرطوم في ٨ كانون الثاني/يناير، وهي خطوة يسرتها الآلية الثلاثية.

وتحث ألبانيا الأطراف غير الموقعة على الانضمام إلى العملية السياسية والدخول في محادثات مجدية لحل الخلافات المتبقية وتدعو الأطراف الموقعة إلى عدم إغفال هذا الزخم. وعلاوة على ذلك، ولكي تكون العملية السياسية مستدامة، فإنها يجب أن تكون شاملة وأن تحظى بدعم شعبي واسع.

وبينما ترحب ألبانيا بإطلاق سراح مئات المحتجزين من أبناء دارفور من السجون في جميع أنحاء البلد، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء التقارير العديدة عن الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين. وتدل الحالة الراهنة في دارفور وفي جميع أنحاء البلد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ عملية جوبا. ونحث السلطات على التحقيق بفعالية ونزاهة وفي حينه في أي ادعاء بلجوء أفراد قوات الأمن إلى الاستخدام غير المشروع للقوة أو غير ذلك من الانتهاكات المزعومة. ويجب السماح للمتظاهرين بممارسة حقهم في التجمع السلمي.

وعلاوة على ذلك، ومما يؤسف له أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا. ونشجع الأطراف بقوة على احترام التزامها بتمثيل المرأة في وفودها، بنسبة ٤٠ في المائة، بما في ذلك في المناصب القيادية وفي المؤسسات الانتقالية المقبلة.

على الرغم من التقدم المحرز على الجبهة السياسية، لا نزال نشعر بالقلق إزاء تأثير الاشتباكات القبلية في ولايات النيل الأزرق وغرب كردفان وجنوب كردفان ووسط دارفور وشمال دارفور وجنوب دارفور.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية عند مستوى قياسي. وسيعاني حوالي ١٨ مليون سوداني من ظروف انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام ٢٠٢٣ ويواجه حاليا عدد قياسي من السودانيين يبلغ ١١,٧ مليون شخص – ما يقرب من ربع سكان السودان – الجوع. ولذلك، فإننا ندعو السلطات السودانية إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المتضررين. إن الظروف الإنسانية الراهنة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد تبعث على القلق وتتطلب اهتماما فوريا.

ويساور ألبانيا قلق عميق إزاء حالات العنف الجنسي ضد المرأة، لا سيما في مخيمات النازحين داخليا في دارفور. وحقيقة نقص الإبلاغ عن هذه الحوادث بسبب خوف الضحايا من العار والوصم والانتقام يجب أن تثير قلقنا جميعا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتهاكات ضد الأطفال – الفتيان والفتيات – التي يرتكبها جناة مجهولون تثير قلقا بالغا. ونشعر بالصدمة لأن الناجين من العنف الجنسي وضحاياه غالبا ما يُنظر إليهم هم أنفسهم باعتبارهم مرتكبي أعمالا غير أخلاقية. وتؤدي هذه الممارسة، مقترنة بالافتقار إلى المساءلة، إلى إسكات الناجين وحرمانهم من إمكانية اللجوء إلى العدالة.

في الختام، تؤكد ألبانيا مجددا دعمها القوي للآلية الثلاثية وتشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وأعضاء فريقها المتفانين بقيادة الممثل الخاص للأمين العام. وعلى الرغم من أن المساعدة الدولية لا تزال حاسمة، يتعين على جميع أصحاب المصلحة المعنيين اغتنام هذا الزخم وتنحية مصالحهم الشخصية جانبا لأنه لا يمكن التوصل إلى حل إلا من خلال عملية سياسية بقيادة مدنية، يقودها ويملك زمامها السودانيون أنفسهم. ويجب أن تتاح للشعب السوداني الفرصة لبناء بلد مستقر يمكنه توفير الخدمات الأساسية للجميع. وهذا ما يستحقونه.

**السيد مونتالفو سوسا** (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته وعلى العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وأنوه أيضا بحضور الممثل الدائم للسودان جلسة اليوم.

تؤكد إكوادور تضامنها مع شعب السودان ودعمها للتغلب على الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية في البلد، وهو أمر أساسي لإحراز التقدم نحو الحوكمة المدنية الشاملة، القائمة على سيادة القانون. ونعتبر توقيع الاتفاق الإطاري في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ خطوة إيجابية تعزز الأمل في التوصل إلى حل سياسي شامل بحكومة مدنية جديدة من خلال عملية انتخابية موثوقة وشفافة وشاملة للجميع. ونحيط علما بالتطورات والمحادثات في الأيام القليلة الماضية، تماشيا مع المعلومات التي قدمها السيد بيرتس من فوره. ونؤكد من جديد أن مشاركة المرأة أمر حاسم لنجاح العملية السياسية. ولذلك، نحث جميع الموقعين على اتفاق جوبا للسلام في السودان على الوفاء بالتزامهم بالاتفاق الإطاري فيما يتعلق بتمثيل المرأة، ولا سيما في المناصب القيادية وفي التعيينات المقبلة للسلطات الانتقالية. وينبغي للمجلس أيضا أن يشجع الجماعات غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان على الانضمام إلى عملية السلام. فالالتزام والمشاركة في تعزيز الحوار الاجتماعي أداتان رئيسيتان في هذا الصدد.

ولا يزال العنف، ولا سيما في ولايات النيل الأزرق وغرب كردفان وجنوب كردفان ودارفور، مسألة تثير القلق، إذ سُجلت العشرات – بل المئات – من الوفيات، بمن فيهم سبع نساء وطفل واحد، خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. ولذلك، نحث السلطات السودانية على مضاعفة جهودها لحماية المدنيين. ولا تزال الخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور حيوية لزيادة حماية المجتمعات المحلية. إن تحسين آليات الإنذار المبكر وكفالة المساءلة أمران حاسمان ولا غنى عنهما لبناء الثقة.

وأخيرا، يساورنا القلق إزاء العقبات البيروقراطية والأمنية التي تحد من قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها، خاصة وأن ما يقرب من ١٥,٨ مليون شخص، أي حوالي ثلث السكان، يحتاجون إلى مساعدة إنسانية. ولذلك، نحث السلطات على إزالة جميع هذه الحواجز فورا واحترام الاتفاق المتعلق بمركز البعثة، بما في ذلك رفع القيود التي تفرضها على حركة موظفي الأمم المتحدة.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته المستنيرة.

إن التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي بشأن حكومة انتقالية جديدة بقيادة مدنية أمر أساسي لإنهاء الأزمة السياسية في السودان والتصدي لتحدياته السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية الملحة. وننوه بالعمل المهم الذي أنجز في المرحلة الثانية من عملية الاتفاق الإطاري ونحث الأطراف على الاستفادة منه بالإسراع في وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن حكومة جديدة بقيادة مدنية وترتيبات دستورية مؤقتة تمكن السودان من استئناف انتقاله الديمقراطي. ونقر بأن القادة العسكريين كرروا الإعراب عن استعدادهم لسحب الجيش من السياسة. وندعو جميع الأطراف إلى وضع المصالح الوطنية للسودان فوق الغايات السياسية الضيقة والانخراط بشكل عاجل وبناء مع بعضها البعض للتوصل إلى اتفاق سياسي نهائي يحقق دعوات الشعب السوداني المستمرة للحرية والسلام والعدالة. ودعما لذلك، وإدراكا لهشاشة التحولات الديمقراطية، ستعزز الولايات المتحدة مساءلة المفسدين، سواء كانوا عسكريين أو سياسيين، الذين يحاولون تقويض أو تأخير التقدم الديمقراطي في السودان.

ونواصل دعمنا للعملية التي يقودها السودانيون بالتنسيق الوثيق مع الآلية الثلاثية. ونحث جميع الأطراف على الدخول في حوار بحسن نية وكفالة إتاحة الفرصة للنساء والشباب والمشردين والممثلين من جميع أنحاء السودان للمشاركة في تشكيل مستقبل بلدهم. ولكي تنجح تلك العملية، يجب على الأطراف أن تهيئ بيئة مؤاتية لمشاركة جميع أصحاب المصلحة حتى يتمكنوا من التعبير عن آرائهم بحرية دون خوف من الانتقام. وعلاوة على ذلك، يجب حماية جميع المواطنين السودانيين من العنف بأي شكل من الأشكال. إن الاحترام الكامل لحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والتجمع السلمي أمر حيوي. لقد دأبنا على إدانة العنف ضد المتظاهرين السلميين واحتجازهم الجائر، ونجدد دعوتنا إلى محاسبة المسؤولين.

وإذ ننتقل إلى دارفور، نلاحظ بقلق أن الحالة الأمنية لا تزال شديدة التقلب والخطورة وأن التوترات والعنف قد تزايدت في مناطق أخرى. ويبرز العنف المزمن الحاجة الملحة إلى تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان، بما في ذلك النشر الكامل لقوة حفظ الأمن المشتركة في دارفور، والإصلاح الشامل لقطاع الأمن، وعمليات العدالة الانتقالية الشاملة والجامعة والشفافة.

**السيد أولميدو** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص على إحاطته، وأرحب بمشاركة ممثل السودان في جلسة اليوم.

أود أن أتناول أربع نقاط. لا تزال إعادة ترسيخ التحول الديمقراطي في السودان هي الأولوية الرئيسية. وندعو جميع القوى السياسية السودانية إلى الحفاظ على روح التوافق التي أدت إلى الاتفاق الإطاري في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة إعطاء الأولوية للوحدة وتوسيع نطاق الأساس السياسي للاتفاق الإطاري. ويتسم ذلك التعاون بأهمية حاسمة لمعالجة المسائل المعلقة. ويجب أن تأخذ المناقشات في الاعتبار الأهمية الحيوية للمشاركة الفعالة للمرأة.

إن إعادة إرساء انتقال ديمقراطي ذي مصداقية أمر بالغ الأهمية لإعادة بناء ثقة المجتمع الدولي. وقد أوجز الأمين العام في تقريره

(S/2023/154) التحديات التي يجب على الحكومة المدنية أن تتصدى لها بمجرد تشكيلها. ونرحب بجهود البعثة لتخطيط ذلك النهج. وسنكون على استعداد للاضطلاع بدورنا في تقديم الدعم الدولي، مع شركائنا الأوروبيين، حالما يتم تعيين حكومة مدنية واستيفاء الشروط.

الوضع الراهن هش وله تأثير شديد على السكان السودانيين، ولا سيما في المناطق النائية. أولا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، استجاب الاتحاد الأوروبي بتعبئة ٧٨ مليون يورو في عام ٢٠٢٢. ويساورنا القلق أيضا إزاء ارتفاع مستوى العنف بين القبائل، الذي لا تزال أسبابه الجذرية قائمة. ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تعمل معا لوضع حد لتجنيد المقاتلين، الذي يؤدي إلى التصعيد على الأرض. وقد حدد اتفاق جوبا للسلام جدولا زمنيا يجب احترامه، بما في ذلك إعادة إدماج الجماعات المسلحة الموقعة ونشر قوة مشتركة. وقد اتخذت الخطوات الأولية، ولكن هناك حاجة إلى إحراز تقدم أسرع.

أخيرا، ندعو السلطات إلى التعاون مع البعثة وإزالة العقبات التي تؤثر على عملياتها. فمنع إصدار التأشيرات لموظفي البعثة وتقييد حريتهم في التنقل لا يحترم الاتفاق المتعلق بمركز البعثة. وفي بيئة صعبة، تواصل البعثة الاضطلاع بجميع واجباتها التي كلفها بها مجلس الأمن. ونرحب بالتيسير المشترك الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهو ما يحظى بدعمنا الثابت.

**السيدة شينو** (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أيضا السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، على إحاطته الثاقبة.

لقد أذن مجلس الأمن بأربع ركائز في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان، ويمكن إيجاد عدة تطورات هامة في كل مجال. اليوم أود أن آخذ كل ركيزة على حدة.

أولا، فيما يتعلق بالانتقال السياسي، ترحب اليابان بالتطورات السياسية الإيجابية الأخيرة، وعلى رأسها التوقيع على اتفاق الإطار السياسي في كانون الأول/ديسمبر. كما تشيد اليابان بعمل الآلية الثلاثية – المؤلفة من بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية – في تنفيذ ذلك الاتفاق.

وعلى وجه الخصوص، ما فتئت الآلية الثلاثية تيسر عقد حلقات عمل بشأن المسائل الخمس المعلقة. وترحب اليابان بالمشاركة الواسعة النطاق لمختلف أصحاب المصلحة في حلقات العمل هذه، بمن فيهم النساء والشباب وممثلون من جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من أن النسبة المئوية لا تزال أقل من الهدف الذي حددته بعثة الأمم المتحدة، ترحب اليابان بانضمام عدد كبير من النساء بنشاط إلى حلقات العمل هذه.

لقد كان بدء المرحلة النهائية من العملية السياسية في ٨ كانون الثاني/يناير والإعلان بالأمس عن الجدول الزمني المتفق عليه للعملية السياسية خطوتين هامتين أيضا نحو إعادة حكومة انتقالية بقيادة مدنية. وينبغي للمجلس أن يشجع غير الموقعين على الاتفاق على الانضمام إلى العملية. كما ينبغي لنا أن نحث الشركاء الإقليميين والدوليين على دعم هذه العملية السياسية التي يقودها ويملكها السودان، بما يتماشى مع الآلية الثلاثية وبالتشاور الوثيق معها.

ثانيا، يتعين علينا زيادة دعم عملية السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام في المستقبل. إن بطء تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين يشكل مصدر قلق بالغ. وترحب اليابان بجميع الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية للمضي قدما في هذين الترتيبين. كما نحث الحكومة على زيادة تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة العنف بين الطوائف، والذي أدى إلى تشريد داخلي واسع النطاق.

ثالثا، فيما يتعلق ببناء السلام وحماية المدنيين وسيادة القانون، نشعر بقلق بالغ إزاء الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين الذين كانوا يمارسون حقهم المشروع في التجمع السلمي. ندعو السلطات إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع مثل هذه الأعمال ضد المتظاهرين السلميين.

أخيرا وليس آخرا، نشدد على أن أحوال السودانيين العاديين تزداد سوءا. ومن الأهمية بمكان إعادة حكومة انتقالية بقيادة مدنية يمكنها أن تكفل حصول السودان على المساعدة الإنسانية الكافية من المجتمع الدولي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعم اليابان الكامل لدور بعثة الأمم المتحدة. لقد قررت اليابان في كانون الأول/ديسمبر تقديم مساهمة قدرها ٦٦٤٤٣٥ دولارا لدعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة في النيل الأزرق وجنوب كردفان. وتظل اليابان ملتزمة التزاما راسخا بدعم التحول الديمقراطي في السودان ودعم تطلعات الشعب السوداني إلى السلام والحرية والعدالة، وهي تشجع الحكومة السودانية على تعزيز جهودها في هذا الصدد.

**السيد هاوري** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، على إحاطته. وأرحب أيضا بحضور ممثل السودان في هذه الجلسة.

يمر السودان بمنعطف حاسم من حيث استعادة انتقاله الديمقراطي، الذي يدعم آمال الشعب السوداني في الحرية والسلام والعدالة. وترحب سويسرا بالانخراط البناء والتقدم المحرز في الأسابيع الأخيرة في معالجة المسائل الرئيسية الخمس المحددة في الاتفاق الإطاري المبرم في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ندعو الموقعين على هذا الاتفاق إلى مواصلة جهودهم الدؤوبة نحو الحوار، وندعو القوى السياسية التي لا تزال خارج الاتفاق الإطاري إلى الانخراط البناء. إن الالتزام المتجدد من قيادة المجلس السيادي بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية هو إشارة أخرى مشجعة.

ونحن نقدر الدور الرئيسي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير هذه العملية.

لقد حان الوقت الآن لترجمة ذلك التقدم إلى اتفاق سياسي. وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لذلك.

أولا، إن حلا سياسيا على الصعيد الوطني هو أمر ضروري لتحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية في جميع أنحاء البلد. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف في دارفور وكردفان والنيل الأزرق. إن هذا العنف، الذي يؤثر بصفة رئيسية على السكان المدنيين، أمر غير مقبول. إننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني. وترحب سويسرا بعمل لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، والتي هي إحدى الآليات القليلة التي أنشأها اتفاق جوبا للسلام. إن هذه اللجنة، التي تدعمها سويسرا منذ إنشائها، تقوم بدور رئيسي في نزع فتيل التوترات. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمعالجة انعدام الأمن، حيث يستمر تزايد المعاناة الإنسانية. إن قرابة ١٦ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، وهو أعلى عدد منذ عام ٢٠١١.

ثانيا، مع العودة الوشيكة للقيادة المدنية، يجب أن نستثمر في تعزيز انتقال شامل يسانده دعم شعبي واسع النطاق. والجهود التي يبذلها الموقعون المدنيون والعسكريون لتوسيع نطاق مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في عمليات الحوار الخمس هي إشارة مشجعة. مع ذلك، وعلى الرغم من مشاركة النساء، لا يزال تمثيلهن ناقصا طوال العملية. ولا بد أن يتغير ذلك – فقد كانت المرأة في طليعة الثورة السودانية ولا تزال مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة ذات أهمية مطلقة لنجاح الانتقال السياسي. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بوعودها بضمان تمثيل المرأة بنسبة ٤٠ في المائة كحد أدنى في المؤسسات الانتقالية المقبلة.

ثالثا، سيكون الالتزام القوي بالعدالة أمرا أساسيا لاستعادة ثقة الشعب السوداني في سلطات البلد ولكسر حلقة العنف. ويجب محاسبة جميع الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان. فما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المتكررة عن العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات في مخيمات المشردين داخليا في دارفور. إن الزيارة الأخيرة التي قام بها الخبير المعني بحقوق الإنسان المعين للسودان هي خطوة هامة. ونكرر دعوته إلى عملية شاملة

وجامعة للعدالة الانتقالية، والمصممة خصيصا لمختلف مناطق البلد، مع التركيز على احتياجات الضحايا ومراعاة البعد الجنساني.

وعلى الرغم من أن التوصل إلى اتفاق سياسي يشكل خطوة هامة إلى الأمام إلا أن العمل الحقيقي لن يبدأ إلا بعد ذلك. وستواصل سويسرا دعم المرحلة الانتقالية في السودان والعمل مع الشعب السوداني على الطريق نحو مستقبل أكثر سلاما.

**السيد بارغا سينترا** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السفير أغيمان على إحاطته (انظر S/PV.9288) ورئاسته للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. كما أشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته الهامة جدا اليوم وقيادته لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان. كما أود أن أرحب بالسفير الحارث إدريس الحارث محمد وممثلي السودان الآخرين في الجلسة.

في المرة الأخيرة التي استمع فيها المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص بيرتس (انظر S/PV.9211)، كانت القيادة العسكرية السودانية ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية قد اجتمعت لتوها للتوقيع على اتفاق إطاري سياسي. وحتى على الرغم من أنه كان بإمكاننا آنذاك الإشادة بالجهود التي أدت إلى اتفاق ٥ كانون الأول/ديسمبر، فإن وجهة النظر اليوم توفر تقييما أكثر دقة للتطورات السياسية في السودان.

كما أشار الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/154)، فإن التوقيع على الاتفاق الإطاري قد جدد الأمل في استئناف عملية انتقالية بقيادة مدنية في الخرطوم. إننا نشيد بالالتزام بإيجاد حل طويل الأجل للمأزق السياسي الذي أظهره الموقعون على الاتفاق الإطاري حتى الآن. ونشجع الموقعين على الاتفاق الإطاري على المضي قدما في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ومناقشة الكيفية التي يمكن بها للعدالة الانتقالية أن تصبح جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة في جميع أنحاء السودان، وخاصة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، واتخاذ المزيد من الخطوات نحو إصلاح قطاع الأمن.

ومما لا شك فيه أن مشاركة المجتمعات المحلية والقادة المحليين تكتسي أهمية حاسمة لمعالجة تلك المسائل على النحو الملائم. ولذلك نقدر مشاركة ممثلي المجتمعات المحلية ومجموعات المجتمع المدني والقيادات النسائية والشبابية، وكذلك لجان المقاومة في المؤتمرات ذات الصلة.

وبطبيعة الحال، يظل مبدأ ملكية السودان لزمام العملية الانتقالية وقيادتها بالغ الأهمية. وسيحكم الشعب السوداني عن حق على نجاح عملية انتقالية بقيادة مدنية من خلال عدسات الملكية والقيادة السودانيتين. ولذلك نشيد بالآلية الثلاثية المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على مواصلة جهودها لدعم وتيسير العملية الانتقالية التي يقودها المدنيون استنادا إلى المبدأ الأساسي للملكية السودانية. ونعرب عن تقديرنا الخاص للخطوات التي اتخذتها الآلية الثلاثية لإشراك الجهات المعنية السودانية التي لم توقع بعد الاتفاق الإطاري. ونشجع تلك الجهات السياسية الفاعلة على الانضمام إلى الاتفاق والمشاركة في الإجراءات الرسمية. فمبدأ الملكية السودانية يتسق مع إجراء مشاورات وطنية شاملة حقا. ونشيد بكون الآلية الثلاثية لم تتح المشاركة الواسعة في الحوارات الرسمية فحسب، بل وفي الأنشطة الشعبية.

ولا يزال العنف القبلي والنزاع المسلح يشكّلان مصدر قلق، لا سيما في دارفور وولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان. ورغم أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان تدعم عمليات السلام في السودان وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، فقد أصبحت حماية المدنيين مسؤولية حصرية للسلطات السودانية منذ أن أنهت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور انسحابها. ولذلك يتوقف توفير الحماية المناسبة للمدنيين وتحقيق السلام المستدام أيضا على التقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي التي يقودها المدنيون. ونشيد بالمبادرات الجارية لحل النزاع ونرحب بدعم السلطات السودانية لجهود بناء السلام. فمساعي الوساطة ومبادرات بناء السلام ومشاريع المصالحة ما هي، في نهاية المطاف، من بين بذور تحقيق السلام الدائم. وإجراء إصلاحات عميقة ضروري لمعالجة

الأسباب الجذرية للعنف. ولعل إصلاح قطاع الأمن هو الأهم. وإذ نضع في اعتبارنا الحالة على الأرض والتحديات التي يواجهها السودان وشعبه، نشجع السلطات السودانية على إعطاء الأولوية لإحراز تقدم على تلك الجبهة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم البرازيل للسودان والشعب السوداني وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ويحدونا الأمل في أن يتوصل السودان إلى تسوية سياسية شاملة للجميع بقيادة مدنية.

**السيد داي بنغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته وأرحب بحضور الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

لقد أحرز تقدم مؤخرا بشأن الحالة السياسية في السودان. فبعد توقيع الأطراف السودانية الرئيسية على الاتفاق السياسي الإطاري في كانون الأول/ديسمبر، بدأت المرحلة النهائية من العملية السياسية في كانون الثاني/يناير ونظمت الآلية الثلاثية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أربعة اجتماعات خاصة بغية حل المسائل الخمس المعلقة المحددة في الاتفاق الإطاري.

وبالأمس، عقدت الأطراف المعنية اجتماعا تحضيريا وتوصلت خلاله إلى توافق في الآراء بشأن خريطة الطريق والجدول الزمني لصياغة اتفاق سياسي ودستور انتقالي. ويتيح ذلك فرصة مهمة لجميع الأطراف في السودان لتجاوز خلافاتها والتوصل إلى توافق في الآراء. وتشعر الصين بالتشجيع إزاء ما أبدته جميع الأطراف المشاركة في العملية من إرادة سياسية وروح تشاور، كما أنها تدعم التزام جميع الأطراف بالعملية السياسية التي يتولى السودانيون زمامها وقيادتها. وسيساعد استمرار الحوار الشامل للجميع في توسيع نطاق توافق الآراء وإيجاد مسار إنمائي مناسب للبلد.

وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية في السودان تبعث على القلق. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن ثلث سكان السودان، سيحتاجون في عام 2023 إلى المساعدة الإنسانية، في حين يعوق انخفاض التمويل الدولي أعمال الإغاثة الإنسانية بشكل خطير. وندعو البلدان والمؤسسات المالية الدولية المعنية إلى استئناف تقديم المساعدة الاقتصادية إلى السودان فورا وبدون شروط. تضع بعض البلدان شروطا سياسية لتقديمها للمساعدات، وتربطها بالعملية السياسية في السودان. ولا يتدخل ذلك في سيادة السودان فحسب، بل يتجاهل أيضا حقوق الإنسان الأساسية للشعب السوداني، بما في ذلك حقه في العيش وحقه في التنمية. ونأمل أن تكثف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان جهودها لحشد المساعدات الدولية للتخفيف من الصعوبات التي يواجهها الشعب السوداني.

وبينما لا تزال الاشتباكات القبلية تحدث من وقت لآخر في السودان، فإننا نلاحظ انخفاضا في عدد الحوادث الأمنية – وهو اتجاه يرتبط ارتباطا وثيقا بما تبذله الحكومة السودانية من جهود. ونرحب بالزيارة الحسنة التوقيت التي أجرتها الحكومة السودانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، فضلا عن التزامها بمحاسبة الجناة وجهودها للتوصل إلى اتفاقات مصالحة بين القبائل المعنية فضلا عن سلسلة المبادرات المسؤولة والفعالة التي اتخذتها في ذلك الصدد. ونرحب أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور في رصد الحالة الأمنية على الأرض، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي والتقني للسودان حتى يتمكن من إنشاء وتشغيل مختلف الآليات المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام.

ولدى الصين تحفظات على استمرار مجلس الأمن في فرض الجزاءات على إقليم دارفور في السودان. وقد أوضحنا موقفنا عندما اتخذ المجلس القرار ٢٦٧٦ (2023) بشأن الجزاءات المفروضة على السودان في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.9278). لقد أكدنا مرارا وتكرارا أن مواصلة المجلس فرض الجزاءات على دارفور لا تفتقر إلى الأسس السياسية والأمنية فحسب، بل تحد أيضا من

جهود الحكومة السودانية للحفاظ على الاستقرار وحماية المدنيين ومكافحة الجريمة على الأرض. ونعارض تسييس تدابير الجزاءات وإدامتها ونحث الأطراف المعنية على التسليم بتحسن الحالة في البلد والاستجابة لنداءات بلدان المنطقة برفع الجزاءات المفروضة على السودان. لا يجب أن تُستخدم الجزاءات أداة للتلاعب السياسي ويتعين بذل الجهود لرفعها.

**السيدة إيفستيغنيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نعرب عن امتنانا للممثل الخاص بيرتس لإطلاعنا على آخر تطورات الحالة في السودان. وقد أحطنا علما بتقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان عن فترة الـ 90 يوما، الذي قدمه الممثل الدائم لغانا (انظر S/PV.9288). ونرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

إننا نتابع عن كثب تطورات الحالة في السودان. ولا يزال المشهد السياسي السوداني هشا، في ظل احتمال وجود سيناريوهات مختلفة لمزيد من التطورات. ونرحب باستعداد القيادة السودانية للتعاون البنَّاء مع مختلف مكونات المجتمع المدني، وهو ما مكّن من توقيع الاتفاق السياسي الإطاري في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022 بمشاركة فصيل الائتلاف الحاكم السابق – قوى الحرية والتغيير. ونلاحظ المناقشات الجارية في البلد بشأن المسائل المعلقة، بما في ذلك بدعم من دول المنطقة. ونأمل أن يكون لهذه الجهود أثر على تحقيق استقرار الحالة في البلد.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الاتفاق السياسي الإطاري لم يشمل عددا من الجهات الفاعلة المهمة في الساحة السياسية للبلد، التي تواصل رفضه. ونرى أنه من غير المرجح أن يساعد دفع العملية السياسية الحالية قدما بشكل مصطنع في تعزيز التوصل إلى تسوية شاملة. وينبغي، سعيا للتوصل إلى حل مستدام، أن يستند الحوار بين الأطراف السودانية إلى مبدأ شمول الجميع، ويعني ذلك مشاركة جميع القوى السياسية المؤثرة والمجموعات العرقية والدينية، بما في ذلك القادة الإقليميون ذوو السلطة. وندعو الآلية الثلاثية، التي تتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى مواصلة الجهود دعما لصياغة وثيقة دستورية من شأنها أن توحد البلد بأكمله. ونرى أن أي نوع من التدخل الخارجي في شؤون دولة السودان الصديقة أمر غير مقبول ويأتي بنتائج عكسية. ونحن مقتنعون بأن المواطنين السودانيين قادرون تماما على حل مشاكلهم الداخلية بأنفسهم، وهذا ما عليهم فعله.

لقد كان للاضطرابات السياسية الداخلية التي طال أمدها وتجدد اندلاع أعمال العنف أثر سلبي على الحالة الاجتماعية والاقتصادية. فجزء كبير من سكان السودان يعيش تحت خط الفقر، وهناك نقص في الغذاء في البلد. وفي ذلك الصدد، تكتسي مسألة قدرة المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته بتقديم المساعدة المالية أهمية خاصة. وندعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان إلى أن تشارك أخيرا بجدية في رفع الحظر عن المساعدة الدولية من دون أي شروط مسبقة. ونعتقد أن الجهود الرامية إلى ربط المسألة بنقل السلطة في البلد إلى حكومة مدنية جهود نفاقية. وبصفة عامة، نرى لزاما علينا أن نستنتج أن نتائج أنشطة البعثة في تنفيذ ولايتها لم ترق حتى الآن إلى مستوى توقعاتنا بالكامل. وتتركز الجهود الرئيسية للبعثة في مجال واحد فقط، وتعاني تقاريرها السنوية من تقييمات غير متوازنة. وفي الوقت نفسه، يتم تجاهل الرؤية السودانية للوضع إلى حد كبير.

ونشيد بالجهود التي تبذلها القيادة السودانية لتحقيق استقرار الحالة في دارفور وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ونظرا لاندلاع أعمال عنف بين القبائل بشكل دوري، نأمل أن تواصل السلطات المركزية والمحلية اتخاذ كل التدابير الممكنة للاستجابة لها على وجه السرعة. ونؤيد طلب الخرطوم إعادة النظر في جزاءات مجلس الأمن التي عفا عليها الزمن، والتي يتردد صداها أيضا في الموقف الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والمجموعة الإقليمية للدول الأفريقية هنا في نيويورك. وما زلنا نعتقد أن الحالة الراهنة في دارفور تتطلب رفع القيود المفروضة قبل ١٨ عاما فورا. ونأمل أن تُحَل المسألة في أسرع وقت ممكن، تمشيا مع القرار ٢٦٧٦ (٢٠٢٣)، الذي اتخذ هذا الشهر.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا استعداد الاتحاد الروسي التام لمواصلة مساعدة أصدقائنا في السودان على التغلب على صعوباتهم الحالية والعودة إلى طريق التنمية المستدامة.

**السيدة نسيبة** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص بيرتس على موافاتنا بآخر المستجدات عن التطورات الأخيرة في السودان. إننا نشيد بالجهود الجماعية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ونواصل دعمها. وأرحب أيضا بمشاركة السفير محمد في جلسة اليوم.

تأتي جلستنا في لحظة تاريخية بالنسبة للسودان. ففي وقت سابق من هذا الشهر، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٦٧٦ (٢٠٢٣)، الذي يحدد مسار انخراط الأمم المتحدة في السودان من الآن فصاعدا. ويحدد القرار، الذي قدم بمبادرة من الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس والإمارات العربية المتحدة، إطارا زمنيا واضحا لتحديد مستقبل نظام الجزاءات المفروضة على السودان. فإدراج شرط انقضاء من هذا النوع، بعد عقدين تقريبا من فرض تلك التدابير، أمر بالغ الأهمية ونحن نرسم مسارا لرفع الجزاءات في المستقبل القريب.

وتتزامن جلسة اليوم كذلك مع إطلاق المرحلة النهائية من العملية السياسية. فقد بدأ السودان حوارا بدعم من الآلية الثلاثية، على الرغم من التحديات التي واجهها طوال العام الماضي، بهدف التوصل إلى حل سياسي مستدام يقوده ويملكه الشعب السوداني. وكما سلط الممثل الخاص بيرتس الضوء في بيانه، فإن التزام السودان قد أثمر منذ التوقيع على الاتفاق السياسي الإطاري في كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك خطط التوقيع على الاتفاق السياسي النهائي واعتماد دستور انتقالي.

وانطلاقا من تلك الخطوات الإيجابية في مراحلها الأولى، ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتوحد المجلس والمجتمع الدولي الأوسع في دعم السودان وشعبه. فذلك يعني، أولا وقبل كل شيء، المساعدة في التصدي للتحديات والعقبات التي واجهها السودان، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد المالية التي يحتاج إليها لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ويعني أيضا تهيئة البيئة اللازمة للشعب السوداني لتحقيق تقدم هادف ودائم في العملية السياسية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أركز على ثلاث مسائل حاسمة.

أولا، يظل إكمال الفترة الانتقالية في السودان مرهونا بتوافق سياسي واسع في الآراء. ونعتقد أن ما يوحد أصحاب المصلحة السودانيين يفوق بكثير ما يفرقهم، وفي هذا الصدد نشيد بالجهود الأخيرة لتوسيع نطاق الأطراف المشاركة في العملية السياسية. ولا تساورنا أي أوهام بأن صياغة طريق للمضي قدما لن يتطلب جهودا ضخمة من جميع الأطراف الفاعلة، للتغلب على خلافاتها والعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء مع بناء الثقة أيضا. ونرى أن هذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل بقيادة سودانية وملكية سودانية حقيقية وطريق سلمي للمضي قدما.

ثانيا، يجب أن تقترن الجهود الدبلوماسية الجارية في العملية السياسية بدعم حاسم للاقتصاد السوداني. والمساران متكاملان ويعزز كل منهما الآخر. لقد دخل الاقتصاد في حالة ركود العام الماضي ولا تزال معدلات التضخم تصل إلى خانة المئات، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم. وتقدر الجهات الفاعلة الإنسانية أن حوالي ١٥,٨ مليون شخص – حوالي ثلث السكان – سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية هذا العام. وذلك يزيد بمقدار ١,٥ مليون عن العام الماضي، وهذا الرقم هو الأعلى منذ عام ٢٠١١. إن السلام لا يحدث في فراغ. والظروف المادية للتقدم حاسمة لمعالجة أوجه عدم المساواة وتعزيز السلام المستدام. ويحتاج السودان إلى الدعم الدولي ليتمكن من تطوير قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ وتوجيه الموارد الحيوية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وفي ضوء تعرض السودان للصدمات المناخية، نشدد على الحاجة إلى استجابة شاملة تمكن أيضا من التكيف مع تغير المناخ وقدرة المجتمع على الصمود.

ثالثا، على الرغم من أن الأمين العام أورد في تقريره انخفاضا في الحوادث الأمنية، لا بد من التصدي للتحديات الأمنية المستمرة. فما زال يساورنا القلق إزاء زيادة العنف القبلي، بما في ذلك الأحداث

التي أدت إلى وفاة مستشار لبناء السلام في ولاية النيل الأزرق. وتبعث فينا الأمل الجهود التي يبذلها الزعماء المحليون والدينيون لنزع فتيل التوترات. وينبغي الاستفادة من الحوارات التي يسرتها البعثة على المستوى المجتمعي في مختلف مناطق السودان والتي تسهم في تخفيف حدة التوتر بين القبائل. وتظل تلك الجهود دعامة أساسية لتوطيد التعايش السلمي في البلد. ونشيد كذلك بالدور الحيوي للجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور لوقف إطلاق النار وهي تواصل أنشطتها وانخراطها مع الأطراف لضمان التنفيذ.

وفي الختام، تظل دولة الإمارات العربية المتحدة ثابتة في التزامها بدعم الشعب السوداني في سعيه إلى تحقيق الاستقرار والازدهار.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته والترحيب بالممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

تؤيد مالطة بقوة عملية انتقالية بقيادة مدنية في السودان تعبر بمجرد إنشائها عن تطلعات الشعب السوداني. وقد رحبنا بالتوقيع على الاتفاق السياسي الإطاري في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ونحث الموقعين وغير الموقعين على السواء على المشاركة الكاملة في العملية السياسية والانضمام إليها. وندعو السلطات السودانية إلى تهيئة واستدامة بيئة مواتية لحيز مدني آمن وشامل.

وسيكون من الأهمية بمكان ضمان إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني، في كل مجال من مجالات صنع القرار. ولا يمكن إدراج حقائق الشعب السوداني بأسره في التسوية السياسية النهائية إلا بمشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة. وتدعو مالطة الموقعين على الاتفاق إلى الوفاء بالتزامهم بإدراج نسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة من تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية والتنفيذية والسيادية، ونشيد بالدعم الذي قدمته لهذا الغرض بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

إن الشجاعة التي أبدتها المرأة السودانية في طريقها الحازم نحو السلام والديمقراطية ملهمة وجديرة بالثناء. وعلى الرغم من أنها تضطلع بدور رئيسي، فإنها ما زالت معرضة لخطر العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المشردات داخليا اللائي يمارسن أنشطة كسب الرزق خارج المخيمات. ويشير انخفاض عدد الحالات المبلغ عنها إلى ارتفاع معدل إحجام الضحايا عن الإبلاغ عنها، بسبب الوصم وفضح الضحايا. وفي ذلك الصدد، تكرر مالطة دعوتها إلى المساءلة. ويجب أن نرى العدالة تتحقق لجميع الضحايا، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية حيث يصعب الوصول إلى العدالة. ويجب محاسبة الجناة. كما نشدد على ضرورة إجراء تحقيقات نزيهة وفي الوقت المناسب في أي مزاعم عن الاستخدام غير القانوني للقوة ضد المتظاهرين.

ولا يزال الأطفال يعانون أيضا من انتهاكات جسيمة. وترحب مالطة بالتعاون بين السلطات الوطنية السودانية والأمم المتحدة، الذي أدى إلى وضع خارطة طريق تستند إلى خطة العمل لعام ٢٠١٦ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال، فضلا عن البعثة اللاحقة إلى دارفور للتحقق من مزاعم تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاع.

وإذ نرحب بالإفراج عن المحتجزين من دارفور في الخرطوم، ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء تجدد العنف القبلي في السودان، بما في ذلك في دارفور. وندين بشدة مقتل مستشار لبناء السلام في ولاية النيل الأزرق وندعو إلى توفير حماية عاجلة لعمال الإغاثة في البلد.

وإذ ننتقل إلى الحالة الإنسانية، يساورنا قلق عميق لأن الاحتياجات الإنسانية في السودان قد بلغت الآن مستويات قياسية. فثلث السكان يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، ومن المتوقع أن تزداد الحالة سوءا هذا العام. كما أدت الصدمات الناجمة عن المناخ إلى النزوح والتنافس على الموارد المتناقصة، بعد سنوات من التضليل السياسي والإفلات من العقاب. وتؤيد مالطة ضمان وجود قاعدة قوية للجهات المالية المانحة، بما في ذلك من خلال الاستجابة الإنسانية للاتحاد الأوروبي. ونرحب بإطلاق خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام ٢٠٢٣ ونقر بجهود الأمم المتحدة للوقوف على أهبة الاستعداد

لحشد الشركاء لاستئناف الدعم المالي بمجرد اكتمال الفترة الانتقالية. وتدعم مالطة أيضا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وينبغي أن يستمر عمل البعثة دون عوائق، ونأسف لأن العوائق الإدارية تعرقل تنفيذ ولايتها. ولذلك، ندعو السلطات إلى الاحترام الكامل لعمليات بعثة الأمم المتحدة ورفع جميع القيود المفروضة على موظفي الأمم المتحدة أثناء قيامهم بواجباتهم.

وفي الختام، تؤكد مالطة من جديد التزامها بعملية يقودها السودانيون ويمتلكون زمامها، وتيسرها الآلية الثلاثية، والتي ستؤدي بفعالية إلى إيجاد حلول تهدف إلى تحقيق السلام والأمن في السودان. ونحن مقتنعون بأنه إذا تعزز بناء الثقة، فإن شعب السودان سينعم بالمستقبل الذي يستحقه.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

أشكر السفير هارولد أغيمان، الممثل الدائم لغانا، على تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، الذي قدمه للتو (انظر S/PV.9288). ويشكر الأعضاء الأفارقة الثلاثة الممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته الهامة وعلى عمله وعمل فريقه في السودان. ونرحب بحضور السفير إدريس محمد، الممثل الدائم للسودان، في هذه الجلسة. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2023/154) ونظرنا بعناية في التوصيات الواردة فيه.

إن السودان عند مفترق طرق هام. وبصفتنا الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، فإننا نقدر جهود الشعب السوداني للتغلب على التحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي تواجهه. وما زلنا نؤيد بقوة المبادرات الجارية لتعزيز المصالحة الوطنية واستعادة الحكم الدستوري وكفالة الاستقرار في البلد. ولذلك، نكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي للحفاظ على الدعم اللازم والعمل بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لتيسير عملية السلام بغية إنهاء سنوات عديدة من النزاع الذي طال أمده.

وعلى الصعيد السياسي، يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالتقدم المحرز نحو ضمان عملية سياسية وانتقالية شاملة بالتوقيع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ على اتفاق إطاري لإعادة إطلاق العملية الانتقالية في السودان وإنهاء العملية السياسية المتوقفة. ويمثل ذلك الاتفاق، الذي ينص على فترة انتقالية مدتها سنتان في ظل "سلطة مدنية ديمقراطية بالكامل"، انطلاقة حقيقية نحو مخرج من الأزمة وإجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية وذات مصداقية. ويحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة الأحزاب السياسية غير الموقعة على الانضمام إلى الدينامية الجديدة التي تقودها تلك التطورات الإيجابية. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة مناقشاتهم بشأن جميع المسائل المعلقة ومواصلة المشاورات مع جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية بغية التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يراعي المصالح العليا للشعب السوداني. ويكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بقوة الدعوة التي وجهها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتشجيع جميع الأطراف على العمل معا بحسن نية من أجل إنشاء مؤسسات ديمقراطية، مما سيسمح بالعودة إلى النظام الدستوري.

ونلاحظ بارتياح قيام الآلية الثلاثية بعقد مؤتمر بشأن موضوع "اتفاق جوبا للسلام واستكمال السلام"، الذي عقد في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير وأتاح فرصة لمناقشة مسألة حقوق المرأة. ويود الأعضاء الأفارقة الثلاثة التشديد على أن مشاركة المرأة أمر أساسي لنجاح العملية السياسية في السودان. كما نشجع الأطراف الموقعة على تنفيذ التزامات الاتفاق الإطاري وضمان تمثيل المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك مناصب صنع القرار في المؤسسات التي سيتم إنشاؤها. وتستحق قدرة المرأة السودانية على الصمود والتزامها بالسلام تسليط الضوء عليها.

وعلى الجبهة الأمنية، وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي لانعدام الأمن، لا يزال النزاع المسلح والجريمة يشكلان تحديين رئيسيين في السودان. ولا يزال الأعضاء الأفارقة الثلاثة قلقين في المقام الأول إزاء استمرار الاشتباكات القبلية، لا سيما في ولاية النيل الأزرق وغرب كردفان وجنوب كردفان ووسط دارفور وشمال دارفور وجنوب دارفور. ومن المؤسف أن السكان المدنيين ما زالوا مستهدفين، بمن فيهم النساء والأطفال والضعفاء. وما زلنا نرى أن العنف ضد السكان المدنيين أمر غير مقبول، وندين بشدة تلك الأعمال الشنيعة.

ويشجع الأعضاء الأفارقة الثلاثة بعثة الأمم المتحدة على مواصلة دعم السودان من خلال تيسير العملية السياسية وبناء القدرات وبناء السلام ومبادرات التنمية من أجل تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، يلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة مع الارتياح تنفيذ بعثة الأمم المتحدة لتقييم التهديدات المتعلقة بالمدنيين وتحسين التوثيق المتعلق بحقوق الإنسان المتصلة بالنزاع وحماية المدنيين. ونؤيد جهود السلطات السودانية لتهيئة بيئة مواتية لإعادة إعمار البلد. وفي ذلك الصدد، نرحب بإطلاق سراح المحتجزين من دارفور والخرطوم وبورتسودان، وكذلك بقرار إنهاء استخدام القوة ضد المتظاهرين والتزام السلطات السودانية بحماية حقوق السكان المدنيين.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية ولأجل الاستجابة للأزمة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر حاليا على السودان والتي تفاقمت مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية تردد الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس النداء لأجل تقديم الدعم المستمر لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٣ للسودان. وندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للحالة الاجتماعية والاقتصادية في السودان التي تفاقمت بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة وربما تكون لها عواقب وخيمة على عملية تحقيق الاستقرار. ونشيد بالدور التيسيري الذي تضطلع به الآلية الثلاثية الذي سمح بإحياء العملية السياسية فضلا عن تعزيز مساعدة المانحين وصندوق بناء السلام. وتؤكد الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس التزامها ودعمها للجهود القيمة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لتحقيق استقرار الوضع في السودان بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، وفقا لنهج يحترم مبادئ سيادة السودان في التصدي لشؤونه الخاصة.

في الختام تؤكد غابون وغانا وموزامبيق مجددا تضامنها مع شعب السودان وتدعو إلى حل للمأزق السياسي بقيادة سودانية لتمكينه من تحقيق السلام والأمن المستدامين فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل السودان.

**السيد محمد** (السودان)**:** السيد الرئيس، أتقدم بالشكر للسيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام في السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على إحاطته الإيجابية التي قدمها صباح اليوم. كما نشكر السفير هارولد أغيمان، الممثل الدائم لغانا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) على تقريره الإيجابي (انظر S/PV.9288) عن اللجنة. ونشكر كذلك كل الوفود التي علقت تعليقا إيجابيا وأبرزت دعمها للتطور الإيجابي السياسي الانتقالي بالسودان.

كما وعدنا مجلس الأمن في جلسته (انظر S/PV.9211) المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ بشأن عمل البعثة، تم توقيع الاتفاق الإطاري في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ مع مكونات مدنية، أبرزها قوى إعلان الحرية والتغيير – المجلس المركزي، وطيف آخر من الكيانات المهنية والنقابية. إن الاتفاق يرُجى أن يعقبه اتفاق نهائي يدّشّن لمرحلة انتقالية تستمر عامين تقودها حكومة مدنية كاملة مع التزام من الجيش بالخروج من الحياة السياسية. إن المكون العسكري قد أكّد مراراً التزامه بهذا الاتفاق الإطاري والعمل مع جميع الأطراف للتوصل إلى الاتفاق النهائي الذي سيمهد لتشكيل الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية. كما أكد على العمل من أجل إقناع الممانعين للانضمام

إلى هذه الترتيبات السياسية المهمة للتوافق على حكومة تقود البلد لانتخابات حرة ونزيهة بنهاية الفترة الانتقالية.

إن القوى المدنية الموقّعة على الاتفاق الإطاري شرعت في تنفيذ خطة تهدف إلى تحقيق أكبر توافق وطني تمهيداً للتوقيع النهائي. وتتضمن الخطة إجراء اتصالات محلية وإقليمية وتكوين لجان للتشاور مع أصحاب المصلحة على القضايا المرجأة من الاتفاق الإطاري وعقد ورش ومؤتمرات لشرح الاتفاق لكافة قوى الثورة. ويتواصل بحث القضايا المرجأة في الاتفاق الإطاري بهدف تحقيق إجماع كبير، وذلك عن طريق عقد لقاءات متخصصة يشارك فيها أصحاب الاختصاص العلمي والمهني، والتي سيتم خلالها مناقشة قضايا العدالة وتقييم اتفاقية السلام وتفكيك بنية النظام البائد والوضع في شرق السودان.

أوُدُ أن أشير إلى أن الأسبوع الماضي شهد عقد اجتماع مهم ضم السيد رئيس مجلس السيادة والسيد نائب رئيس مجلس السيادة والقوى المدنية الموقعة على الاتفاق السياسي الإطاري بحضور الآلية الثلاثية وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين، حيث ناقش الاجتماع سير العملية السياسية وما اكتمل منها من أشواط. وقد خرج الاجتماع بنتائج مهمة تمثلت في إكمال المناقشات حول العدالة الانتقالية والإصلاح الأمني والعسكري عبر حلقات العمل المتفق عليها ،كما قرر الاجتماع أن تقوم الآلية الثلاثية بتوجيه الدعوة لآلية سياسية من القوى الموقعة والقوى غير الموقعة من أجل الشروع فوراً في صياغة مشروع الاتفاق النهائي وأن تعمل اللجنة التنسيقية المشتركة بين القوى الموقعة والآلية الثلاثية على وضع جدول زمني للفراغ من المهام المتبقية وتوقيع الاتفاق النهائي قريباً.

فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية جوبا للسلام، فقد وقّعت الحكومة الانتقالية في الشهر الماضي مع الحركات المنضوية ضمن اتفاق جوبا للسلا م على جداول زمنية لتنفيذ ما تبقى من بنود الاتفاق، وقد وُضِعت هذه الجداول عقب حلقة عمل لتقييم تنفيذ الاتفاقية استمرت ٥ أيام باستضافة من حكومة جمهورية جنوب السودان الشقيقة، وقد خلصت حلقة العمل إلى مصفوفة محدّثة لتنفيذ الاتفاق وافقت عليها الحكومة وشركاء العملية السياسية.

وقد تمّ التوقيع على هذه المصفوفة في ١٢ شباط/فبراير من قبل رئيس مجلس السيادة الانتقالي ورئيس جمهورية جنوب السودان إضافة إلى أطراف العملية السياسية من رؤساء وقادة التنظيمات والحركات الموقعة على سلام جوبا وكذلك ممثلو الدول الإقليمية الضامنة والشاهدة على الاتفاقية والعمل على تطبيق المصفوفة التي أكدت أن السلام يظل حجز الزاوية في القضية الرئيسية للسودان ويمثل صدارة الأولويات القصوى في البلاد. ثم تأكيد الالتزام بإنفاذ المصفوفة الجديدة وفق جداول مواقيتها لإكمال ما تبقى من تنفيذ بنود الاتفاق.

إن الحكومة الانتقالية ملتزمة بالعمل على تطبيق المصفوفة المحدّثة بمواقيتها الجديدة لتشكل دفعة قوية لتنفيذ ما تبقى من بنود الاتفاق. لأن السلام يظل القضية الجوهرية في السودان ويحتل الصدارة في الأولويات القصوى للدولة ويشكل عاملاً مفتاحياً في قضايا الأمن والتنمية بالبلد. ولن تدخر حكومة بلد ي جهداً من أجل التعاون الايجابي والبنّاء في التفاوض مع الفصائل الأخرى التي لم تلحق بركب العملية السلمية بعد.

في هذا السياق، نجدد عزمنا على تعزيز حماية المدنيين في دارفور، لا سيما النساء والأطفال، وبشكل يضمن الكرامة الإنسانية وصيانة الحقوق التي تعهّد بها السودان عندما انضم إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، حيث سنعمل على الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين وتكوين ونشر القوات المشتركة لحماية المدنيين، والتي هي إحدى أهم أولوياتنا في دارفور، وكذلك جمع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المصرّح بها وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرجو أن نشير إلى أن الحكومة السودانية، ومن مواردها الشحيحة، تمكنت من تزويد القوة المشتركة لحماية المدنيين بما يقارب الـ ٢٠٠ مركبة جديدة تم تجهيزها وإعدادها لتواكب مهمة هذه القوات. ولا شك أنكم تلاحظون أن الأوضاع في دارفور أخذت تدريجيا في التحسن وقد بدأت أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين في العودة إلى قراهم ومناطقهم الأصلية، كما أن الأوضاع في النيل الأزرق وغرب كردفان – كما شهد تقرير السيد فولكر – التي شهدت توترات قبلية مؤسفة قد عادت إلى طبيعتها وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة.

إن مخرجات حلقة العمل لتقييم إنفاذ اتفاق جوبا للسلام تهدف إلى تذليل العقبات ومخاطبة التحديات.

الآن على المجتمع الدولي التحرك لإنفاذ ما وعد به من دعم مالي لتنفيذ مطلوبات الترتيبات الأمنية وحماية المدنيين والعمل على انضمام بقية الحركات لمسيرة السلام.

أود في هذه السانحة أن أناشد المجتمع الدولي الإسهام في توفير الدعم المالي لاستكمال تنفيذ كافة بنود اتفاق جوبا للسلام، لا سيما وأن الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا للسلام وما يتصل بها من عملية تسريح ودمج قوات الحركات المسلحة هي مهمة مكلفة للغاية ومعقدة من حيث جوانبها التنظيمية واللوجستية والمالية. ونشكر الدول الصديقة التي ما فتئت تدعم هذه الجهود. ونشدد على أن للبعثة دور في هذا الصدد يتوجب عليها أن تلعبه بشكل أفضل مما نراه حاليا.

ومن منطلق حرص السودان على التعاون مع آليات حقوق الإنسان، فقد قام خبير الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان بزيارة إلى البلد خلال شهر شباط/فبراير الماضي. وخلال الزيارة، تلقى الخبير تأكيدات من السادة وزيري الخارجية والعدل باستعداد السودان للتعاون معه وتسهيل مهمته. علاوة على ذلك، اطلع الخبير على التقدم المحرز في ملف حقوق الإنسان والتزام السودان بالمساءلة وعدم الإفلات من العقاب وكفالة الحقوق المدنية والسياسية.

إن تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلسكم والمضمن في الوثيقة (S/2023/154) أشار إلى صعوبة الأوضاع الاقتصادية. ونشاطر الأمين العام هذا الرأي، ونتطلع إلى استئناف برامج التعاون والمساعدات التنموية من الشركاء الثنائيين الحريصين على نجاح الانتقال في السودان، وكذلك من مؤسسات التمويل الدولية، وذلك للتخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية التي يجريها السودان وتخفيف عبء الدين الخارجي الذي تأهل له السودان باتخاذه للخطوات اللازمة وفقا للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستكمال معالجة التشوهات الاقتصادية الموروثة. كما يتعين على المجتمع الدولي النهوض بمسئولياته في تقديم كافة أوجه المساعدات الإنسانية لمئات الآلاف من اللاجئين من دول الجوار الذين يستضيفهم السودان.

إن تقرير الأمين العام تضمن الإقرار بالتطورات الإيجابية وكسر الجمود السياسي بفضل جهود تسيير الآلية الثلاثية بتوقيع المكون العسكري وأكثر من ٤٠ حزبا سياسيا، والحركات المسلحة أطراف اتفاق جوبا للسلام، والنقابات، والروابط المهنية على الاتفاق السياسي الإطاري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، إضافة إلى توقيع الإعلان السياسي الذي سينضم بموجبه حركتي دارفور أعضاء التكتل الديمقراطي وقوى الحرية والتغيير، وبالأخص د. جبريل إبراهيم قائد حركة العدل والمساواة ووزير المالية والسيد مني أركو مناوي حاكم إقليم دارفور وقائد حركة جيش تحرير السودان.

إن تجديد المكون العسكري التزامه بالخروج من العملية السياسية ورفع زخم التوصل إلى اتفاق نهائي وتكوين حكومة مدنية ذات قاعدة واسعة أصبح معيارا بحد ذاته من ضمن معايير الانتقال السياسي بعد أن قدم الالتزام من منبر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢.

إن العملية السياسية يتسع نطاقها في متوالية منتظمة ضمت مشاركين من النازحين داخليا ولجان المقاومة والشباب والرحل والرعاة وممثلات النساء. وتراوحت نسبة مشاركة المرأة ما بين ٢٦ و ٣٥ في المائة، وهي نسبة مشاركة لا توجد حتى ببعض الدول المتقدمة.

كما انتظمت أيضا الجهود المبذولة من قيادات سياسية لتطويق الخلافات وتباين وجهات النظر وتطورات الأزمة وتعزيز الوحدة الوطنية وتقديم المصلحة الوطنية خلال الأسبوع الماضي والتي ضمت ممثلين من حزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، وحركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان، وحزب الأمة، والتحالف الديمقراطي، والجبهة الشعبية المتحدة، والمجلس الأعلى لنظارات البجا والعموديات، وشخصيات مستقلة. كما استؤنفت مشاورات أخرى استهدفت التواصل مع الحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو في جوبا ولم ينقطع الأمل في انضمامهم إلى العملية السياسية. ونحن نؤكد على أن يكون دور الأمم المتحدة مؤكدا للعملية الوطنية واعتماد المنهج السلمي والحوار المتعدد الأطراف واستكمال الترتيبات الأمنية وتيسير عودة النازحين.

تحدث التقرير أيضا عما أسماه بالعقبات الإدارية التي تعيق عمل البعثة. وما كنت أحسب أن ذلك المكان المناسب لمناقشتها. وأشار التقرير إلى عدم منح التأشيرات وأذونات السفر للعاملين بالبعثة. نرجو الإفادة بأن ما أورده التقرير حول هذا الخصوص قد جانبه الصواب. إن لدينا ما يؤكد أن جميع طلبات التأشيرات وأذونات السفر المطلوبة من جانب البعثة قد تم التصديق بها وفقا للهيكل الوظيفي والإداري للبعثة المصدق به من جانب الجمعية العامة. وأود أن أفصل في الرد على تلك المزاعم.

ورد بالفقرتين ٦١ و ٧٤ من التقرير فيما يلي تأشيرات دخول موظفي البعثة وتحركاتهم الداخلية الآتي: تأخير تأشيرات الدخول لعدد ١٩ موظفا وتأخير في إجراءات الموافقة على تعهدات السفر الداخلية. وبعد المراجعة مع الجهات المختصة اتضح الآتي: عدد ١١ موظفا تمت الموافقة على تأشيرات دخولهم وردت أسماؤهم ضمن العدد الذي تمت الإشارة إليه. وعدد ٥ موظفين لم توضح البعثة بعض تفاصيل انضمامهم إن كانوا إضافة إلى العدد المصدق أم بديل لآخرين وتم استفسار البعثة للرد والتوضيح ولم يصل الرد حتى الآن.

البعثة أوردت بالفقرة ٦١ أن تأخير الإجراءات قد أعاق انتشار ضباط لجنة وقف إطلاق النار. وبعد المراجعة اتضح أن عدد ضباط وقف إطلاق النار ٢٧ ضابطا، وهو العدد الذي طلبته البعثة وتمت الموافقة عليهم جميعا ولا توجد تأشيرات قيد الانتظار.

كما أوردت البعثة وجود بعض القيود على حركة موظفي البعثة داخليا. وبعد المراجعة اتضح أن السلطات السودانية لم تعترض أو تمنع سفر أي من موظفي البعثة حتى الفترة قبل أن يتم الاتفاق معهم على ملء إعفاءات التحركات، والتي اكتمل تجهيزها من جانب البعثة ووزارة الخارجية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ لمدة ٦ أشهر، وتمت الموافقة عليها جميعا ولا توجد أي استمارة تحرك قيد الإجراء.

ما ورد في تقرير البعثة الدوري الفقرتين ٦١ و ٧٤ من عدم تعاون السلطات الحكومية مع البعثة وأن ذلك أعاق نشاط البعثة في تنفيذ تفويضها تعتبر معلومات غير دقيقة. وعلى العكس، السلطات السودانية تعاونت مع البعثة في جميع تحركاتها ولم يتم منع سفر لأي من موظفي البعثة رغم أن البعثة ترفض سفر الضباط السودانيين العاملين ضمن لجنة وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية عبر طيران البعثة وتمت مخاطبتهم ولم ترد البعثة على أسباب منع سفر الضباط السودانيين باللجان عبر طيران البعثة.

نشير إلى أنه توجد لجنة تنفيذية وطنية مكونة من مؤسسات الدولة ذات الصلة لإزالة أي عقبات تعترض سير البعثة وتوجيه عملها وفق مصفوفة السودان المنسجمة مع المحاور والأهداف الاستراتيجية الأربعة الواردة في تفويضها والتي يطمح السودان في إيلائها الأسبقية ضمن عمليات بعثة يونيتامس التي نرحب بما أحدثته من إنجازات.

في الختام، أود التأكيد على أن شركاء الفترة الانتقالية سيواصلون جهودهم الرامية إلى إنجاح الفترة الانتقالية، مع تأكيد التزامنا بالحوار بوصفه سبيلا لا غنى عنه لمعالجة تحديات الانتقال السياسي في السودان. كما نجدد الالتزام بالعمل مع الأسرة الدولية لمواجهة التحديات التي قد تعترض سير العملية الانتقالية، بلوغا بها للأهداف التي ننشدها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

*رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.*